

مساهمة الأوقاف في تمويل التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني

The contribution of " Elwakf " in Funding Education In Algeria During the Ottoman Era

د- صبرينة لنوار / جامعة علي لونيسي / البليلة 2

تاريخ الاستلام: 2021 /02/09 تاريخ القبول: 2021/06/ 05 تاريخ النشر: 2021/06/30

ملخص:

عرف عن المجتمع الجزائري بتقديره لتعليم و العناية به فلا تجد مدينة أو قرية ليس فيها مدرسة أو مسجد أو زاوية أو كتاب لتعليم القرآن و القراءة و الكتابة و العلوم الدينية . لكن لم تكن هناك مؤسسة تشرف عليه خلال العهد العثماني ، رغم ذلك ساهمت مؤسسة الأوقاف على العناية به من خلال تخصيص جزء من عائداتها للنفقة على نشاط المساجد من خلال دفع أجور الخطباء و الأئمة ومؤذنين الصبيان في الكتاب والمدرسين ، كما كان لطالب العلم نصيب من هذا الاهتمام حيث خصصت له منحة شهرية لتشجيعه على إكمال الدراسة ، كما ساهمت في بناء المؤسسات التعليمية و صيانتها كالمساجد و الكتاتيب و ضمان استمرار نشاطها التعليمي .

الكلمات الدالة: التعليم – المساجد – الزوايا – الكتاب – العهد العثماني – الطلبة – المدرسين – الأوقاف .

Abstract: Algerians took great care of éducation ,so you could not find a city or village without a school , mosqué , zaouia koutab to teach koran reading , writing and religious science . But there was no institution for supervising éducation during the ottoman era In the absence of state support for it , The Awkafe foundation has contributed to take care of it by allocating a portion of its revenues to expenditures on Mosqué activity and the wages of preachers , imams , teachers and students . The Awkaf

fondation in Algiers supervised the payment of wages for teachers in the mosques and the kutabs even the student had a part of interest, as a monthly grant was allocated to him to encourage him to complete his studies . This foundation had a principle role in building and maintaining educational institutions to ensure the continuation of its educational activity especially mosque and kutabs .

Keywords: Education – Mosque – Zawaya – Kotab – Ottoman era – Students – Teachers .

المؤلف : صبرينة لنوار

البريد الإلكتروني : lenouarsabrina@gmail.com

العرض :

عرف عن المجتمع الجزائري باهتمامه بالتعليم عبر العصور التاريخية ، ماعدا الفترة الحديثة حيث مع قدوم العثمانيين الذين كانت مهامهم عسكرية و تركيزهم على حماية الجزائر من الغزو الأجنبي ، لذلك أهملوا الجانب الثقافي خاصة التعليم في غياب مؤسسة تشرف عليه و رغم ذلك استمر النشاط التعليمي في الجزائر خلال العهد العثماني ، فما هي المؤسسة التي كانت تشرف عليه. و من هذا المنطلق أخذنا عينة من وثائق الأرشيف الوطني المتمثلة في سجلات الأوقاف لمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسة الأوقاف في تمويل و الإنفاق على التعليم . و استندنا في ذلك على المنهج التحليلي من خلال استقراء الوثائق واستنتاج المعطيات التاريخية و كيف ساهمت مؤسسة الأوقاف في الإنفاق على التعليم لضمان استمرار نشاطه بمبادرة شعبية في ظل غياب السلطة الحاكمة .

1. مقدمة:

كانت الأوقاف موجودة في الجزائر وفي بقية البلدان الإسلامية، وهي كما نعلم حبس مال أو أرض ونحو ذلك، تصرف منفعته على الفقراء وخدمة الدين والعلم. وقد لعبت دوراً هاماً

خلال العهد العثماني في مجال التعليم ونشر الثقافة، وهي نوعان: الأوقاف الخاصة أو العائلية، والأوقاف العامة ويجبسها أهل الخير لأغراض خيرية دينية مثل التي تخصص للتعليم والعناية به كالمسجد والمدرسة والزوايا وغيرها. ففي ظل غياب مؤسسة تشرف على التعليم أسهمت مؤسسة الأوقاف على العناية به، ولقد كانت لهذه الأخيرة عائدات معتبرة تأتي من الأملاك العقارية التي تكون تحت إشرافها، حيث خصصت جزء منها لتمويل التعليم من خلال إنشاء المؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا وكتاتيب مع دفع أجور المعلمين وتقديم منحة للطلبة، لضمان استمرار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني. فما مدى مساهمة مؤسسة الأوقاف في تمويل التعليم والإشراف عليه؟ وفي ظل هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التاريخي من حيث المصادر الأصلية خاصة وثائق الأرشيف الوطني، وذلك باستقراءها والتحليل والاستنباط، وأخذنا نموذج مدينة الجزائر من خلال دراسة سجلات البايلك.

2. المؤسسة الوقفية المشرفة على التعليم في مدينة الجزائر:

مؤسسة الأوقاف في الجزائر لها تاريخ عريق، حيث كانت إحدى دعائم المجتمع على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي منذ الفترة الإسلامية، وأغلب الوثائق التي تعود إلى تلك الفترة في أغلبها تعود إلى القرن 15م. وكانت حبست لخدمة التعليم منها الوثيقة التي تسجل أوقاف مسجد ومدرسة سيدي أبي مدين بتلمسان والتي يرجع تاريخها إلى عام 906هـ/1500م. كما أن أقدم وثائق أوقاف الجامع الأعظم بالجزائر العاصمة لا تتجاوز عام 947هـ/1540م⁽¹⁾.

ولقد انتشرت هذه الثقافة خاصة في العهد العثماني وسط المجتمع الجزائري سلطة وشعباً، ومما يلاحظ أن الأوقاف ما لبثت أن تزايدت أواخر العهد العثماني حتى تشكل نسبة كبيرة من الممتلكات الزراعية الحضرية منذ أواخر القرن 18م. والذي يهمننا منها هي الأوقاف العامة لأنه كان

يخصص البعض منها لخدمة التعليم، وكانت هذه الأخيرة كثيرة بمدينة الجزائر وقدر عددها في الأيام الأولى من الاحتلال 2600 ملكية، وعدد غير قليل في المدن الأخرى كقسنطينة ووهران⁽²⁾.

فلقد ساهمت الأحباس في تحمل ودفع نفقات المدارس، وبما أن التعليم مرتبط بالحركة الدينية، فإن مردود المؤسسات الدينية والأحباس كان يساعد على توظيف الأساتذة والعناية بالمؤسسات الخاصة بالتعليم. وفي هذا المجال كانت أحباس مازونة هامة، كما استفاد التعليم من مردود هذه الأحباس بالمدن الأخرى كمعسكر وخاصة تلك التي حبسها الباي محمد الكبير، كما اشتهرت بذلك كل من مستغانم وتلمسان، وشملت هذه الأحباس ميادين عديدة، منها داخل المدينة وخارجها تمثلت في كل من بساتين، وأراضي وحمامات ومحلات تجارية، إضافة إلى مخازن ومحلات حرفية⁽³⁾.

1.1 - أوقاف الحرمين الشريفين:

كانت تشكل أغلب الأوقاف الخيرية أو الأهلية وذلك للمكانة السامية والمنزلة الرفيعة التي خص بها سكان الجزائر البقاع المقدسة بالحجاز، وقد كانت هذه الأوقاف من الكثرة إذ كانت تبلغ نسبتها في أواخر العهد العثماني ثلاثة أرباع الأوقاف الموجودة آنذاك. بحيث كان عدد أوقاف الحرمين بمدينة الجزائر وضواحيها عشية الاحتلال الفرنسي يتراوح ما بين 1357 و 1558 ملكية عقارية تبعا للمصادر المختلفة، وحسب إحصاء دوفو 1357 ملكا عقاريا مردوده السنوي 36013,45، يضاف لها كراء (عناء) 201 وقفا آخر يقدر محصوله 7209,25، بحيث يصبح عدد الأملاك المحبسة على الحرمين الشريفين 1558 ومردودها السنوي 43222,70 ف، ومن أوجه صرف عوائد أوقاف الحرمين الشريفين الإنفاق على ثلاثة مساجد حنفية بمدينة الجزائر⁽⁴⁾.

2.1 - أوقاف سبل الخيرات:

مؤسسة سبل الخيرات هي عبارة عن هيئة دينية تأسست سنة 1584م، تشرف على ثمانية مساجد بمدينة الجزائر تابعة للمذهب الحنفي⁽⁵⁾ وهي: الجامع الجديد، جامع سفير وزاويته،

جامع دار القاضي، جامع كتشاوة، جامع الحاج شعبان خوجة، جامع الشبارلية، مسجد حسين داي، مسجد علي خوجة الواقعين بحصن القصبة. وتعود أهمية أوقاف سبل الخيرات إلى غنى الطائفة التركية، هذا ما جعل عدد أوقافها يناهز 331 وقفا منها 119 ملكية عقارية و 212 عناء توفر مدخولا سنويا يقدر بـ 180.000 فرنك⁽⁶⁾.

3.1 - أوقاف الجامع الأعظم وبقية المساجد الحنفية والمالكية الأخرى:

تحتل الدرجة الثانية بعد أوقاف الحرمين من حيث كثرة عددها ووفرة مردودها، وهذا يعود أساسا إلى الدور الذي كان يلعبه الجامع الأعظم في الحياة الثقافية والدينية. ولكثرة المساجد المالكية في الحواضر الجزائرية الكبرى، ففي مدينة الجزائر مثلا كان عدد المساجد المالكية يبلغ 92 مسجداً، كل مسجد خصصت له أوقافا تتفق عليه، وكان في طليعة هذه الأوقاف الخاصة بالمساجد الحنفية أوقاف المسجد الأعظم التي بلغت من الكثرة والضخامة، بحيث كانت تناهز 550 وقفا⁽⁷⁾. وقد ذكر في إحدى التقارير بشأن أملاك الجامع الأعظم أنها تحتوي على 125 منزلا و 39 حانوت و 3 أفران 19 بستانا و 107 إيراد⁽⁸⁾.

جدول العقارات المحبسة على الجامع الأعظم⁽⁹⁾:

الفترة الزمنية	نوعية العقار			
	دار	حانوت	الجنائين	الأحواش
1839 – 1541	139	×	×	×
1814 – 1572	×	49	×	×
1838 – 1603	×	×	80	×
1825 – 1575	×	×	×	26

جدول مداخل كراء العقارات المحبسة على الجامع الأعظم سنة 1213 هـ/1798م (11).

العقارات	المداخل السنوية والشهرية
علوي	21 ريال في السنة
علوي	1 دينار في الشهر 12
علوي	5 دنانير في الشهر 60
علوي	5 دنانير في الشهر 60
علوي	6 دنانير في الشهر 62
علوي	30 ريال في السنة
علوي	20 ريال في السنة
علوي	24 ريال في السنة
علوي	30 ريال في السنة
علوي	22 ريال في السنة
علوي	15 ريال في السنة
علوي	15 ريال في السنة
علوي	12 ريال في السنة
علوي	134 ريال في السنة
علوي	27 ريال في السنة
علوي	27 ريال في السنة
علوي	24 ريال في السنة
علوي	24 ريال في السنة
علوي	25 ريال في السنة
علوي	25 ريال في السنة
علوي	18 ريال في السنة
علوي	32 ريال في السنة

فقد قدرت مداخيل أوقاف الجامع الأعظم من كراء (العناء) العلوي سنة 1213هـ/1798م ما يقدر بـ 719 ريال سنويا⁽¹⁰⁾. ولقد كانت هناك أحباس حبست لتصرف مداخيلها على المدرسين والطلبة والمفاتي والمؤدنين وقرأة القرآن (الحزابين) وبقية الموظفين الآخرين الذين يقومون بجلب الماء، إشعال قناديل الجامع وتنظيمه وتأثيثه. كذلك هناك أحباس خصصت مداخيلها لدفن الطلبة والعلماء، وأحباس أخرى لمؤدبي الصبيان، على أن جزءاً آخر من المداخيل كان يوزع على فقراء الجزائر⁽¹¹⁾.

كانت عائدات أوقاف الجامع الأعظم تصرف على أعمال الصيانة وسير الخدمات، و إن فائض مردود الأوقاف يعتبر هاما رغم هذه المصاريف والنفقات، بدليل أنه تم إنشاء زاوية ملحقة بالجامع الكبير عام 1039هـ (1629 – 1630م). ورغم أن وثائق البايك الموجودة حاليا لا تتضمن تفاصيل عن أحباس الجامع الكبير، إلا أن هذه الأحباس كانت من الكثرة بحيث أنها كانت توفر مدخولا سنويا قدر عام 1837م بـ 12000 فرنك ساهم بـ 125 منزلا و 3 أفران و 39 بستانا 19 مزرعة. هذا بالإضافة إلى عناء 107 أوقاف أخرى⁽¹²⁾. كما كانت تشتري من عائدات أوقاف الجامع الأعظم كتب للمكتبة، لكي يستفيد منها طلاب العلم، فقد جاء في تقييدات ابن المفتي أنه تولى سعيد بن إبراهيم قدورة الفتوى، ويوم توليته حاسبوه على أوقاف الجامع الأعظم كما هي عادة كل من يتولى الفتوى، فاطلعهم على الحساب وعلى ما اشترى من الكتب للجامع، منها شرح العيني (بدر الدين العيني) على صحيح البخاري⁽¹³⁾.

جدول الأملاك الموقوفة على المساجد (1182 – 1184هـ/1728 – 1730م)⁽¹⁴⁾:

أوقاف المساجد	علوي	دار	حانو ت	مخزن	القنادق	الحماما ت	بحيرة
جامع حسين باشا مزورطو	03	01	06		01	04	
جامع عبدي باشا	10	01	03	05	14 غرفة		02

02		04 غرف	01	10	10		مسجد السيد علي باشا
		13 غرفة		16			جامع خضر باشا

جدول الأملاك الموقوفة (1220هـ/1805م)⁽¹⁵⁾:

الأوقاف	العقارات
شركة أندلس	129
أوقاف جامع علي باشا	141
أوقاف مزمرط	138
أوقاف خضر باشا	144
أوقاف الجامع الأعظم	124
أوقاف الأسرى والطلبة	136

نلاحظ من خلال جدول الأملاك الموقوفة أن التحبيس أو الوقف شمل معظم مساجد مدينة الجزائر ولقد حظي الجامع الأعظم أكبر نصيب لأن أكبر عدد من العقارات حبست عليه ، كما كان للزوايا نصيب من ذلك إضافة إلى طلبة العلم .

4.1 - أوقاف الزوايا:

أملاك المؤسسات الوقفية لم تقتصر فقط على المساجد والأضرحة، يضاف إليها الزوايا التي كانت مدارس للتدريس وفي نفس الوقت مكان لإيواء الطلبة، أسست من طرف المرابطين وحظيت بأوقاف كان لها مداخيل من الأملاك الموقوفة يشرف عليها الوكيل، وأهم هذه الزوايا في مدينة الجزائر: زاوية القاضي، زاوية القشاش، زاوية سيدي الجودي، زاوية جامع السباغين، زاوية جامع

السيدة، زاوية الشرفاء، زاوية مولاي حسان، زاوية سيدي محمد الشريف، زاوية العباسي، زاوية الأندلس، زاوية كتشاوة⁽¹⁶⁾.

كان المحبسون على الزوايا هم المؤسسون لها، كما أن معظم الأوقاف التي سجلت باسمها كانت مرافقة لزمّن تأسيسها، فزاوية كجاوة كانت معظم الأملاك الموقوفة عليها من مؤسسها محمد خوجة، كما أن الأوقاف التي نالتها كان معظمها في سنة التأسيس. وزاوية القشاش كانت أول زاوية نالت حظها من الوقف وهذا سنة 1659م، وهي سنة تأسيسها. وفيما يلي جدول يوضح عدد الزوايا في مدينة الجزائر التي نالت حظها من الأوقاف⁽¹⁷⁾:

جدول تطور عدد الزوايا التي كانت تنال أوقافاً عبر المراحل التاريخية للحكم العثماني

الزوايا	ق 16	ق 17	ق 18	ق 15
زاوية الشرفة		×	×	×
زاوية كجاوة		×	×	
زاوية القشاش	×		×	×
زاوية بوطويل		×	×	×
زاوية الأندلس		×	×	
مسجد زاوية سيدي الأكل		×		
زاوية مولاي حسن		×		

لا بد أن نشير إلى أن الزوايا في مدينة الجزائر لم تنل حظاً كبيراً من الأوقاف مقارنة بالأضرحة، فمن بين 224 عقد تحبّيس، نالت الزوايا 35 عقداً فقط. ويمكن تفسير ذلك كون الزوايا لا تأسس الأوقاف لصالحها وإنما لمؤسسها، أما الأضرحة فهي خاصة بأولياء مشهورين

نسجت حولهم أساطير وأشيع عنهم أن لهم قدرات خارقة للعادة، مثل قدرتهم على شفاء المرضى، وبالتالي كانت جميع فئات مجتمع مدينة الجزائر تقوم بتأسيس الأوقاف لصالح الأضرحة، خاصة منها الأضرحة المشهورة مثل ضريح عبد الرحمن الثعالبي⁽¹⁸⁾، التي كانت تقدر في السنوات الأولى من الاحتلال الفرنسي بـ 69 وقفا مردودها السنوي 600 فرنك⁽¹⁹⁾.

فقد ورد في عقود المحاكم الشرعية سنة تأسيس الزاوية والأملاك المحبسة عليها، فمثلا زاوية الأندلس تأسست سنة 1033هـ/1624م على يد جماعة من أهل الأندلس، بعد شراء دار وعوضت مكانها زاوية تحتوي على مدرسة لتعليم القرآن ومسجد للصلاة، وقاموا بتجسيسها على جماعة الأندلس وأقاموا لها أحباس وعيّنوا وكيل يشرف على صرف مداخيله: "... أشهد الآن الجماعة المذكورون أنهم حبسوا جميع الدار المذكورة التي جعلت مدرسة الآن المذكورة فيه على جماعة الأندلس بجميع حدودها ومنافعها... ووكّلوا المحبسون المذكورون المكرم محمد العبلي المذكور على حوز الحبس المذكور لمن ذلك القيام بشأنه وإصلاح ما يجب إصلاحه، وقبض ما يعود على نفعه على المدرسة المذكورة من مطعم وغيره وتوليه ذلك وصرفه فيما يراه مصرفه..."⁽²⁰⁾.

وكذلك زاوية كجاوة وهي مؤسسة تعليمية أسسها محمد خوجة سنة 1201هـ/1786م، وقد ذكر في عقد التأسيس الأماكن التي حبست عليها "وما حبس السيد محمد خوجة المذكور أصلح الله حاله وبلغه في الدارين آماله على المدرسة والمسجد المذكورين جميع الدار الكائنة قرب زاوية الأندلس مع جميع الدار القريبة من باب الجديد سند الجبل، مع جميع الدار الكائنة بحومة بساط القايد قاسم سند الجبل مع جميع الدار الكائنة بحومة كوشة علي سند الجبل... تحبس كل منهما مابين في رسمها بشهادة شهيديه مابين فيها البيان التام يخرج من غلة الأماكن المذكورة جميع ما ذكر من المصاريف"⁽²¹⁾، وقد بين في العقد وحدد نصيب كل مستفيد من الحبس من بينهم المستخدمين في الزاوية من المدرس (1 دينار كل شهر) الإمام (1 دينار سلطاني)، خمسة قراء للحزب (1 ريال في كل شهر)، قيم الإصلاح (1 ريال كل شهر)، الطلبة الساكنين في بيوت الزاوية (نصف ريال كل شهر). واشترط الحبس في الأخير أنه بعد تسديد المصاريف المعينة، الفائض

من عائدات الأوقاف يشتري به مكان آخر يوقف على ما ذكر، وما فضل يصرف في الأعمال الخيرية لفائدة عامة المسلمين⁽²²⁾.

من جهتها مثلت الزوايا مؤسسات خيرية وتعليمية يلجأ إليها المعوزين والطلبة، بفضل ما كانت تمتلكه من ثروة مادية تتمثل في مداخيل مالية من عائدات الأوقاف. لكن بعض الزوايا في الريف والمدن الأخرى كانت إلى جانب الأوقاف مداخيل أخرى تعتمد عليها الزوايا في تمويل التعليم، المصادر المالية لهذه المؤسسات التعليمية من الناحية الاقتصادية تعتمد على مصدرين هامين ورئيسين:

المصدر الأول: الإعانات التي يقدمها لها المحسنون من الأثرياء في شكل نقود وبضائع ومواد غذائية (حبوب وزيت)، وحيوانات وأدوات، وألبسة ومفروشات وغيرها وذلك بصفة دورية⁽²³⁾.

المصدر الثاني: أموال الحبس والأوقاف الإسلامية التي يوقفها عليها الأشخاص والهيئات الخيرية والجماعات وبعض الولاة والأمراء، وتتنوع إلى أراض زراعية وحقول الأشجار المثمرة والغلال كالزيتون والتين والخروب والحيوانات الحلوبة، والمحلات التجارية والحمامات المعدنية بالأرياف وغير المعدنية في المدن، تدر عليها الأموال اللازمة للصرف على احتياجاتها المختلفة، كالغذية والإنارة والتنظيف والتبييض والتأثيث والصيانة، والإنفاق على طلبة العلم والعلماء والفقراء وإجراء الإصلاحات المطلوبة للمؤسسة⁽²⁴⁾.

والموارد الاقتصادية في زوايا بلاد زواوة كانت تتمثل في دخل الأوقاف والأعباس التي يوقفها الأتباع عليها أو الصدقات التي يقدمها أهل الخير، وكذلك الزكاة والهدايا العينية التي يقدمها أفراد القبيلة ومشاركة الطلبة، وتبرعات المسافرين الذين ينزلون بها، وما يحمله كل طالب حين يحضر للدراسة، ولا ننسى الصدقات التي يقدمها الزوار الذين يقصدون هذه الزوايا للتبرك بها أو بضرير مؤسسها. إلى جانب هذه الأوقاف هناك وسيلة أخرى يتخذها الطلبة لجمع المواد والأرزاق، تقوم على تكليف جماعة من الطلبة بالخروج إلى طلب العشور بين سكان القرى والأعراش، يقومون بهذه العملية مرتين في السنة، الأولى بعد موسم الحصاد مباشرة لجمع العشور، والمرة الثانية في الخريف بعد جمع محصول التين ليأخذوا عشور التين، والمعروف أن كل قرية تجمع عشورها⁽²⁵⁾. ومنه يمكن القول

أن تمويل التعليم ومؤسساته اختلف حسب طبيعة المنطقة الريفية أو الحضرية، لكن القاسم المشترك بينهما هو إرادة المجتمع الجزائري لخدمة التعليم واستمرارية نشاط.

2 - مداخل الأوقاف:

جدول العقارات الموقفة (1182 - 1184هـ/1728 - 1730م)⁽²⁶⁾:

الوقف	علوي	دار	حانوت	مخزن	غرفة	بيت	نصف علوي	المجموع
1/3 للحرمين الشريفين 2 شطر للطلبة شطر لفقراء الجزائر		92						92
الأوقاف المشتركة بين فقراء الحرمين والأندلس	09	16	22	01	01			49
شركة الجامع الأعظم والحرمين الشريفين	04	17	01	02	07	04		35
ذكر الغرف والبيوت والمخازن للحرمين الشرفيين خاصة	96	170	36	34	10	08	17	371

جدول عائدات الأوقاف (1182 - 1184هـ/1728 - 1730م)⁽²⁷⁾:

الوقف - المؤسسة	العائدات (ريال)
أوقاف فقراء الجزائر والأسرى والطلبة	297,4
الأوقاف المشتركة بين فقراء الحرمين والأندلس	1211
شركة الجامع الأعظم وفقراء الحرمين	6531,3

مسجد سيدي علي باشا	1050,6
--------------------	--------

وقدر عدد الأملاك الموقوفة خارج مدينة الجزائر على فقراء الحرمين الشريفين في الفترة ما بين 1186هـ/1772م و 1187هـ/1773م حوالي 340 دار⁽²⁸⁾. وثائق المحاسبة المتوفرة في السجلات لن تمكننا من تقدير عائدات الأوقاف من العقارات التي تشغل بطريقة غير مباشرة من طرف مؤسسة الأوقاف عن طريق كرائها. فهناك عدم تجانس في المعطيات التاريخية الواردة في الوثائق، وقلة انتظامها وتعدد أوجه الإنفاق وكثرة المنتفعين من أحباس المؤسسات يعطينا حجماً تقريبياً لعائداتها.

وتتفاوت العقارات من حيث قيمتها العقارية حسب كل مؤسسة وقفية وأهميتها وطبيعة نشاطها، فمن خلال جداول العقارات الموقوفة تبين لنا أن مؤسسة الحرمين الشريفين والأندلس يتصدران القائمة، تليها أوقاف المساجد تصدرها العقارات الموقوفة على جامع علي باشا، يليها جامع خضر باشا ومزمورط، ويليهما العقارات الموقوفة على الجامع الأعظم. إلا أن هذا الترتيب لا يعكس القيمة الاقتصادية لأوقاف كل مؤسسة بالنظر إلى بعض المنشآت تغلب على أوقافها الرابع. كما أن الإحصائيات تختلف من سنة إلى أخرى في بعض الأحيان يكون هناك تراجع في عدد العقارات والعكس. لكن الشيء الوحيد الذي أجمع عليه المؤرخون الذين درسوا وثائق الأرشيف أن أوقاف المساجد أمنت مصادر دخل قارة للمؤسسات التعليمية من مساجد وزوايا وكتاتيب. وتميزت هذه العقارات بالكثرة والتنوع من دار، حانوت، مخزن، غرف في الفنادق، علوي الحمامات، البحيرة، الدويرة.

فقد وردت مداخيل أوقاف الجامع الأعظم من كراء الأوقاف (العلوي) سنة 1213هـ/1798م ما يقدر بـ 719 ريال سنويا، رغم كل المحاولات التي تقوم بها الدراسات التاريخية لإحصاء عائدات المؤسسات الوقفية من خلال وثائق المحاسبة الواردة في السجلات، إلا أنها

لم تصل إلى إحصائيات دقيقة لأسباب سبق ذكرها. لكن تمكن من خلال دراسة أوجه الإنفاق وكثرة المنتفعين من أحباس المؤسسات، واستنتاج مدى مساهمتها في تمويل التعليم.

3- مصاريف الأوقاف على التعليم :

3-1 أجور المعلمين ومنحة الطلبة

استفادت أصناف اجتماعية عديدة من المؤسسات الوقفية مادياً، ومن أبرز المستفيدين مدرسي المساجد والمؤدبين ومعلمي المدارس، حيث أن هذه الفئة تم تصنيفها في قائمة الموظفين في المساجد ويتقاضون مرتبات وإعانات حسب درجاتهم. فالمؤدب أو المعلم في الكتاب والمسجد كان يتقاضى أجرة شهرية 2 ريال، والمدرسون في المساجد يتحصلون على رواتب قارة مقابل تقديم الدروس قدرة بخمسة ريال شهرياً، هذا بالإضافة إلى الصدقة والإعانات النقدية والعينية التي كان يتحصل عليها والتي كانت تزداد قيمتها في المناسبات الدينية.

فبفضل مردود الأوقاف والمداخل التي يوفرها تمكن حكام الأتراك بالجزائر من إيجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم تر الدولة ضرورة لرعايتها، ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالإنفاق عليها مثل منح الطلاب وأجور المدرسين وجرايات القائمين على شؤون العبادة بالمدارس والزوايا والمساجد والأضرحة مثل الخطيب، الإمام، الحزاب وقيم المكتب والمؤذن والمنشد والشعال⁽²⁹⁾.

1 - أجور المعلمين:

لم يكن المعلمون موظفين رسميين تعينهم السلطات المسؤولة، كما لم يكن لهم هيئة تمثلهم ولا أجرة ثابتة تمنح لهم. ويمكن تصنيفهم من حيث الأجرة إلى نوعين، معلمون موظفون برواتب معلومة وهم المدرسون في المساجد ومؤدبو الصبيان في المكاتب الملحقة بالمساجد، ونوع ثاني من المعلمين يأخذون الأجرة من الدارسين.

1.1 - معلمين يأخذون أجره من الدارسين:

أغلب الأجور كانت تأتي من الأهالي لا من الوقف، وبناء على بعض التقديرات فقد كان المؤدب، يأخذ حوالي ثلاثين فرنكاً شهرياً على كل طفل موزعة كما يلي:

- أربعة عشر أجرة.

- خمسة في شكل هدايا في الأعياد.

- إحدى عشر عطايا خلال مراحل تعلم الطفل، مثل مناسبة حفظ القرآن⁽³⁰⁾.

المعلمين في الكتاب لا يتلقون أجره شهرية ولا سنوية، بعد أن يحفظ التلميذ أجزاء من القرآن، يدفع له الأولياء إثنان أو ثلاث دويلات، حسب إمكانياتهم المادية. وبعد أن ينتهي التلميذ من حفظ القرآن في مدة ثلاث سنوات، الذين يدرسون عند الأتراك يكرمهم المعلم من خلال مأدبة عشاء، ويقدمون له هدايا (أفرشة، أقمشة من حرير)، وإلا مبلغ مالي بين خمسة عشر وعشرين دويلا حسب مقدور العائلات لشراء الملابس، والبعض الآخر يقدم لهم الملابس، والذين يدرسون العربية يسطحب التلميذ وهو على الحصان ويلف به شوارع المدينة، ويتم إيصاله إلى منزله⁽³¹⁾.

لا يمكننا معرفة تكاليف التعليم لكل أسرة لها أطفال في التعليم الابتدائي، لأن الأمر يختلف حسب أحوال الأسرة، فقراً وغيئاً، في الريف أو المدينة. والتكاليف كلها لم تكن في شكل نقود أسبوعية أو شهرية للمؤدب، فقد كان آباء التلاميذ يرسلون أشياء أخرى كالثياب والزيت والحلويات والقمح واللحم والزيتون ونحوها، وهذا كله يتوقف على وضع العائلة ومكانها في الريف أو المدينة⁽³²⁾.

لم تكن مهنة التعليم من المهن المرغوب فيها أو المريحة خلال العهد العثماني، فكانت لا تجلب إلى صاحبها إلا الفقر، رغم أنّها تجلب إليه عطف الناس وإحسانهم واحترامهم المعنوي. وكان الناس ينظرون إلى المعلم وخصوصاً معلم الأولاد أو المؤدب نظرة شفقة وعطف أكثر من نظرة احترام وتبجيل، ذلك أنه كان يعيش عيشة الكفاف في أغلب الأحيان، وكان مورد غير قار ولا آمن، رغم

كل ما يدفعه له آباء التلاميذ من أجر ومن هدايا في مختلف المناسبات. وكان بعض المؤدبين شيوخا طاعنين في السن أو عمياناً، ولاسيما معلمو الفتيات في البيوت. وكان يساعدهم في مهمتهم بعض المتدربين الذين يسمون في بعض النواحي "مسلكين"، ولذلك كان بعضهم لا يعتمد كلياً على التعليم كمورد للرزق⁽³³⁾، وحتى المؤدبين الذين كانوا لهم رواتب قارة كانوا يعانون من نفس الظروف، هذا ما أدى بهم إلى ممارسة أعمال أخرى إلى جانب تأديب الصبية.

2.1 - معلمين موظفين برواتب معلومة:

كانت هذه الفئة من المعلمين، تخص المدرسين في المساجد والمدارس في المدن، فالمدرسون يحصلون على رواتب قارة وشهرية مقابل تقديم الدروس وكذلك معلمي الكتاب أو المسجد هذا إضافة إلى إعانات نقدية وعينية متفاوتة بعنوان الصدقة والإحسان تزداد في المناسبات الدينية، لكن تحذر الإشارة هنا أن الأجرة لا تقدمها الدولة أو الهيئة الرسمية، وإنما تُعطى من عائدات أموال الأوقاف. فبفضل مردود الأوقاف والمداخل التي يوفرها تمكن الحكام الأتراك بالجزائر من إيجاد وسيلة ملائمة لتسيير بعض المصالح التعليمية والخدمات الثقافية التي لم تر الدولة ضرورة لرعايتها، ولم تكن الخزينة العامة تهتم بالإتفاق عليها مثل منح الطلاب، وأجور المدرسين القائمين على شؤون العبادة بالمدارس والزوايا والمساجد والأضرحة مثل: الخطيب، الإمام، الخراب، وقيم المكتب والمؤذن والمنشد والشعال، فباستثناء الجهات النائية والمناطق الجبلية التي كانت القبائل فيها تتكفل بالإتفاق على التعليم⁽³⁴⁾.

1.2.1 - مؤدب الصبيان:

كانت المساجد التي كانت ملحقة بها مدارس ابتدائية أو الكتاب، أو كما كان يعرف كذلك في مدينة الجزائر بالمسيد، هذا النوع كانت تشرف على تمويله ودفع أجرة المؤدبين المساجد من أموال الأوقاف الخاصة بمسجدها، فكان مؤدب الصبيان يصنف ضمن الموظفين التابعين للمسجد، ويحصل على راتب شهري مثله مثل المدرس، ولقد انتشرت هذه السياسة خاصة في حواضر ومدن الجزائر، ولإعطاء صورة سوف نأخذ نموذج حول مدينة الجزائر من خلال وثائق الأرشيف الوطني.

مداخيل الجامع الأعظم من الأوقاف خصصت ليُصرف جزء من مداخيلها على مؤدبي الصبيان. فقد ورد في السجلات عدة أمثلة أخذنا نماذج منها، فمثلا السيد محمد مؤدب الصبيان في مسجد الجامع الأعظم كان يتقاضى أجرة شهرية لمدة سنة كاملة (1208هـ/1793م) قيمتها 10 ريال شهريا⁽³⁵⁾. وكذلك هناك مثال ثاني السيد مختار مؤدب الصبيان في الجامع الأعظم كان يتقاضى راتب شهري قدر به 1 ريال لمدة أربعة سنوات، من 1211هـ/1796م إلى 1214هـ/1799م⁽³⁶⁾. فمُنصب مؤدب الصبيان هو منصب قار، يثبت فيه لعدة سنوات يتلقى فيها المعلم أجرة ثابتة، وهذه الخاصية لا تخص المسجد الأعظم وحده، فمثلا في مسجد سي الجردى كان مؤدب الصبيان يتلقى أجرة قيمتها 3 ريال لمدة ثلاث سنوات من 1207هـ/1792م إلى 1209هـ/1794م. فقد جاء في الوثيقة: "الحمد لله قبض السيد محمد مؤدب الصبيان بمسجد سي الجردى في ماله من شهر الله شعبان سنة 1207هـ/1792م"⁽³⁷⁾. كما كان يتقاضى مؤدب الصبيان أجرة 2 ريال في جامع عبيد باشا والجامع الجديد⁽³⁸⁾.

ولقد تبين لنا من خلال الوثائق، الأجرة الزهيدة التي كان يتقاضاها مؤدب الصبيان، مقارنة بالمدرس والخطيب، رغم أنها شهرية إلا أنها لا تلبى حاجيات المعلمين في الكتاب. هذا ما أدى بهم إلى ممارسة أعمال أخرى إلى جانب تأديب الصبيان داخل المسجد منها المؤذن الكناس والفراش والحزاب (قراءة حزب)، فقد ورد في السجلات "السيد محمد بن عبد الرحمن مؤدب الصبيان ومؤذن السدة، كناس جامع كجوة" و "السيد مصطفى مؤدب الصبيان، فراش" سنة 1230هـ/1814م⁽³⁹⁾.

2.2.1 - المدرسين في المساجد:

مدرس التعليم الثانوي والعالي في المدن كان من المحظوظين، لأنه استطاع أن يصل إلى هذا المستوى من التعليم، فهو موظف عند الدولة بحكم تعيينه من الباشا أو الباي، لذلك فإن عليه ما على جميع الموظفين الآخرين من رقابة وقيود ومن واجبات دينية واجتماعية وسياسية أحيانا⁽⁴⁰⁾. لكن الذي أجمعت عليه المصادر وأثبتته الوثائق أن الوظائف في المساجد كانت ثابتة، وكان من بينها المدرس الذي يلقي الدروس الدينية من فقه وحديث في المساجد، وكان هذا الأخير يتقاضى أجرة شهرية، خصصت له من مداخيل الأوقاف الخاصة بكل مسجد أو زاوية.

فكان لجوامع مدينة وهران وملحقاتها موظفيها القائمين على صيانتها والقيام بالنشاط العلمي فيها، وقد قسم الباي محمد الكبير العمل في المساجد على مجموعة من الموظفين، ورتب لهم مستحقات مالية وهي على النحو التالي:

- إمام المسجد 40 ريال.
- خطيب المسجد 40 ريال.
- مؤذنو المسجد الأربعة 20 ريال.
- قراءة القرآن صباحًا ومساءً وهم أربعة 10 ريال.
- مدرس صحيح البخاري 40 ريال.
- المدرسون للفقهاء والحديث والتفسير واللغة العربية كل واحد منهم 10 ريال.
- مصصح ألواح الطلبة 40 ريال.
- وكيل المكتبة 15 ريال.
- راوي حديث اللغو يوم الجمعة 10 ريال.
- منظم بيوت الطهارة 40 ريال.

وكانت هذه الرواتب تأتي من عائدات الأوقاف وأملاك الحبوس للنفقة على نشاط المساجد⁽⁴¹⁾. والملاحظ أن الباي محمد الكبير في معسكر أول حاكم خصص مبالغ شهرية من ميزانية الدولة⁽⁴²⁾. وكذلك صالح باي في قسنطينة بعد تأسيسه مدرسة سيدي لخضر بقسنطينة

خصص من الميزانية أجرة للأساتذة⁽⁴³⁾. وقد ثبت من السجل الذي أمر به لضبط مصاريف الجامع الكبير بقسنطينة أن أستاذ المدرسة الملحقة بالجامع كان يتقاضى ثمانية وأربعين ريالاً شهرياً⁽⁴⁴⁾.

أما مساجد مدينة الجزائر فكانت هي الأخرى عبارة عن معاهد تلقى فيها الدروس، وكان بها أساتذة يشرفون على تقديم الدراسات العليا في مختلف العلوم الفقهية، كما كان منصب الأستاذ صنف مع موظفي المساجد تحت لقب المدرس، وفي بعض الأحيان يذكر الدرس الذي يقدمه، كما أن الفقيه المالكي والحنفي هم كذلك كانوا يقدمون دروس في مساجد مدينة الجزائر. وكان للمدرس راتب شهري خصص له من عائدات أوقاف المساجد، والوثائق في مركز الأرشيف تثبت ذلك، فقمنا بوضع جداول لرواتب المدرسين في مساجد مدينة الجزائر.

جاء في سجلات البايلك نص وثيقة: "الحمد لله بيان ما دفعنا رواتب الجامع متع الأمير السيد عبدي باشا سنة 1142هـ/1729م"⁽⁴⁵⁾

جدول راتب المدرسين في مسجد عبدي باشا (1142هـ/1729م)⁽⁴⁶⁾:

الوظيفة	الأجرة الشهرية (ريال) *
الخطيب	15
الإمام	08
المدرس	05
حزاب	02
حزاب مؤدب الصبيان	02
مؤدب الصبيان	02

وهناك وثيقة أخرى جاء فيها: "بيان ما خرج على راتب متاع مسجد الباشا مزموط 1152هـ/1739م" (47).

جدول راتب مسجد مزموط سنة (1152هـ/1739م):

الوظيفة	الأجرة الشهرية (ريال)
الخطيب	15
الإمام	08
المدرس	07
راتب المسيد	1 - 4

وجاء في أحد السجلات وثائق حول مصروف جامع باب عزون خلال الفترة الممتدة من 1159هـ/1746م إلى 1162هـ/1748م تمكنا من خلالها استخلاص جدول حول راتب المدرسين في المسجد (48)

جدول راتب مسجد مزموط سنة (1152هـ/1739م):

الوظيفة	الراتب (ريال)
الخطيب	15
الإمام	08
المدرس	07
المسيد	1 - 4

نلاحظ من خلال جداول أجور الموظفين في مساجد مدينة الجزائر أن المدرس و مؤدب الصبيان تم تصنيفهم مع الموظفين في المساجد ، و يستفدون من أجرة شهرية ثابتة تخصص لهم من عائدات

الأوقاف . و تختلف قيمتها حسب الرتبة العلمية حيث يتقاضى خطيب المسجد أعلى أجره ثم يليه الإمام و المدرس ، و تبقى أجره مؤدب الصبيان أدنى أجره . و قد تبين لنا من خلال سجلات البايك أن الأجر ثابتة لعدة سنوات و لا تتغير قيمتها إلا في حالات نادرة كما هو مبين في الوثيقة التالية .

وهناك وثيقة أخرى من السجلات جاء فيها: "راتب الموظفين في جامع عبيد باشا من سنة 1795/1210هـ إلى 1797/1212هـ م جاء فيها ما يلي:

- الخطيب مصطفى أفندي 15 ريال.

- الإمام محمد خوجة مع المكتب 22 ريال.

- سي محمد سقنجي مدرس وحزاب 08 ريال.

- سي محمد الشريف مؤدب الصبيان 01 ريال⁽⁴⁹⁾.

يتبين من الوثيقة أن المدرس في نفس الوقت يقرأ الحزب وأن الإمام في نفس الوقت يدرس في الكتاب، لذلك الأجر مرتفعة على المعتاد، لأنه يمارس وظيفتين في نفس الوقت، وهذا التقليد وجدناه في عدة مساجد حيث يسمح للموظف ممارسة عدة مهام داخل المسجد فمثلا في مصاريف جامع كجاوة ورد في وثيقة "الخطيب محمد أفندي حق خطب وحق درس وحق كتب 35 ريال"⁽⁵⁰⁾، وهذا دليل على قلة الراتب.

أما المسجد الأعظم، فقد خصص أوقافه راتب للموظفين والسجلات تثبت ذلك فقد ورد في فيها (1184/1770م):

- الخطيب خمسة عشر ريال وعشرون درهم.

- المدرس المالكي سبع ريات و خمسة أثمان.

- لراوي الحديث للمدرس سبعة أرباع⁽⁵¹⁾.

بالإضافة إلى الأجرة كان المدرسون يتلقون مبالغ مالية في شكل هدايا أو عطايا في مناسبات معينة، منها شهر رمضان والعيدان (عيد الفطر وعيد الأضحى). وبالإضافة إلى ما ذكرناه هناك السكن وبعض الامتيازات الأخرى .

يتبين لنا من خلال عرض رواتب المعلمين في الجزائر خلال العهد العثماني، أن هذه الفئة لم تلق الدعم من طرف الحكام الأتراك، فلولا الوقف ورغبة المجتمع وتقديسه للتعليم لعرف هذا الأخير الانحطاط. ولذلك مهنة التعليم لم تكن مرغوبة وسط المجتمع لأنها غير مربحة، حتى ذكر في المصادر أن البعض منهم غير مهنته مثل حمودة المقياسي الذي غير مهنته من التدريس إلى صناعة المقاييس. ومنهم من مارس التجارة مثل أبي عبد الله محمد العطار كان عارفاً بالمعقول والمنقول (العلوم العقلية والنقلية)، وكان من المدرسين في مدينة قسنطينة المتقنين، وكان ذا مال يتاجر بماله خرج للتجارة بتونس⁽⁵²⁾. ومحمد النقاوسي الذي كان سمساراً للكتب بقسنطينة⁽⁵³⁾. وكان بعض المدرسين والأساتذة يتولون وظائف أخرى كوكالة الوقف والإمامة والخطابة والقضاء ونحوها. وكان معظم المدرسين يحصلون على الحلو يومياً خلال شهر رمضان، والملابس أثناء عيد الأضحى، وتتراوح رواتبهم السنوية من الأوقاف بين مائة ومائتي فرنك⁽⁵⁴⁾.

2-3 منحة الطلبة:

كان الطلبة في المساجد والزوايا يستفيدون من مساعدات مالية، عبارة عن منحة شهرية تقدم إليهم من عائدات الأوقاف، وكان هذا التقليد معمول به في معظم مساجد وزوايا الجزائر خلال العهد العثماني، وهذا مرتبط مع المؤسسة الوقفية ومدخلها، لأن الوقف كان كالشجرة يحتاج

إلى التعهد المستمر لكي يزداد دخله. لذلك كانت بعض المؤسسات الدينية والعلمية تعاني نتيجة ضآلة دخلها وإهمال الوكلاء، بل إن بعض المؤسسات تلفت من عدم العناية بأوقافها، أو عدم الحصول على أوقاف جديدة، لكن بعض المؤسسات كانت تتمتع بأوقاف ضخمة مثل الجامع الكبير بالعاصمة⁽⁵⁵⁾، الذي كانت مداخيله كبيرة، بدليل أنه تم إنشاء زاوية ملحقة بالجامع من فائض مردوده لإيواء الطلبة كما سبق ذكره⁽⁵⁶⁾.

مدينة قسنطينة كان عدد أماكن العبادة والتعليم بها ينيف عن 100 منها 35 مسجدا و169 زاوية و 7 مدارس رئيسة يدرس بها 600 تلميذ، منهم 150 من الأرياف وكلهم يتقاضون منحة سنوية من وكيل الأوقاف تقدر بـ 36 فرنك للطلاب، مع إعانة نصف سنوية تتألف من كمية من الزيت والشموع والبخور والسجاجيد⁽⁵⁷⁾. كما كان يستفيد الطلبة في معسكر من نفقات ومساعدات تقدم لهم في مواسم الأعياد⁽⁵⁸⁾، في حين بعض الزوايا في الريف كان الطلبة يشرفون بنفسهم على جمع المداخيل المالية من خلال جمع العشور في الموسم الزراعي، كما سبق ذكره. فقد كان طلبة العلم في الجزائر خلال العهد العثماني يستفيدون من منحة ومساعدات، وهذا ما تؤكد الوثائق.

فقد جاء في السجلات "رواتب ومهية وخرجية"، "خرج رواتب للطلبة" "مهية العيد الكبير"، فكان الطلبة تشرف على دراستهم مؤسسة الأوقاف من خلال تقديم منح وهيبات في المناسبات الدينية. ولإعطاء صورة حول هذه المنح أخذنا نموذج من السجلات وهي مؤسسة سبل الخيرات، التي كانت تخصص منحة للطلبة في مسجد السيدة⁽⁵⁹⁾، يتحصل عليها الوكيل على المسجد أو الإمام ويوزعها على الطلبة، حيث جاء في سجل قيد حول بيان أناس المساجد ورد فيه تخصيص جزء من عائدات الأوقاف الجامع الأعظم لإعانة الطلبة "قبض 161 ريال وجامع الأعظم لأجل طلبة بجامع أعظم" "16 قبض وكيل جامع الأعظم على طلبة تمام شعبان"⁽⁶⁰⁾.

جدول راتب الطلبة لجامع السيدة، مؤسسة سبل الخيرات⁽⁶¹⁾

السنة	أعلى منحة (دراهم صغار)	أدنى منحة (دراهم صغار)
1135هـ/1722م	397	320
1136هـ/1723م	404	310
1137هـ/1724م	405	305
1138هـ/1725م	364	300
1139هـ/1726م	355	307
1140هـ/1727م	316	375
1141هـ/1728م	325	316
1142هـ/1729م	326	334

جدول أوقاف فقراء الجزائر والأسارى والطلبة (1128 - 1129هـ / - 1813
1812م)⁽⁶²⁾:

الأوقاف	العقارات
شركة أندلس	129
أوقاف جامع علي باشا	141
أوقاف مزمرط	138
أوقاف خضر باشا	144
أوقاف الجامع الأعظم	124
أوقاف الأسرى والطلبة	136

فحسب السجلات المنح التي يأخذها الطلبة شهرية، حيث ورد في أحد الوثائق "الحمد لله تقيد زمام شهور ما يأخذها الطلبة والمؤدبين وحزاب المساجد أواسط محرم 1231هـ/1815م قيمة 20 ريال". وكانت عبارة عن راتب شهري لكن قيمته لم تكن ثابتة، وهذه الزيادة والنقصان

تكون حسب مداخيل المؤسسة الوقفية، وحسب تغير عدد الطلبة المتدربين في المساجد، فقد صنف الطلبة في السجلات مع أناس المساجد التي تشرف على مساعدتهم الأوقاف، كما كانت هناك أوقاف خاصة بالأسرى والطلبة تقيد مداخيلها ومصاريفها في سجلات "الدفتر الثامن والخمسين بعد المائة" مشتمل على حفظ كراء الأملاك المذكورة، ويتضمن أيضاً أوقاف بعض المساجد مع الأوقاف الموقوفة على الأسارى وعلى أوقاف الطلبة... وهم موقوفين على الحرمين الشريفين 1229هـ/1813م⁽⁶³⁾.

4. خاتمة:

الوقف في الحقيقة كان بالنسبة للدولة بمثابة وزارة الثقافة والتعليم والدين والشؤون الاجتماعية اليوم، رغم أنه لم يكن هناك وزارة بهذا العنوان ولا بهذا المحتوى الشامل⁽⁶⁴⁾. فباستثناء الجهات النائية والمناطق الجبلية التي كانت القبائل فيها تتكفل بالإنفاق على أماكن العبادة والتعليم بها، فإن مردود الأوقاف كان يشكل المصدر الوحيد لرعاية الخدمات الثقافية والدينية بأغلب البوادي والحواسر الجزائرية التي كانت تزخر بالمساجد والمدارس. فقد كانت الأوقاف مؤسسة اقتصادية استفادت أصناف اجتماعية عديدة من المؤسسات التعليمية مادياً، كما أشرفت على استمرار نشاطه.

كان إشراف مؤسسة الأوقاف على التعليم من خلال التكفل بدفع أجور الأساتذة، وإشراف على الطلبة بتقديم مساعدات مالية لهم بمثابة منحة. وتكون هذه العملية تحت إشراف ناظر الأوقاف حيث يخصص جزء من عائدات المؤسسة لتمويل التعليم و يدون ذلك في سجلات منظمة بطريقة إدارية محكمة، كل حسب رتبته وتسجل قيمة الأجرة مع ذكر اسم المستفيد سنة و شهر الاستلام. هذا العمل الإداري جعل من المؤرخين يصفون مؤسسة الأوقاف بمثابة وزارة التعليم تشرف على تمويله من خلال دفع أجور الموظفين والمساهمة في بناء المؤسسات التعليمية من فائض عائداتها وصيانتها المتمثلة في المساجد والزوايا والكتاتيب. لكن في الأصل المبادرة كانت

شعبية من أفراد المجتمع الذي كان يجبس أملاكه على المساجد و طلبة العلم ، لذلك رغم غياب اشراف السلطة على التعليم ساهم هذا الأخير في ضمان استمرار نشاطه تحت اشراف مؤسسة الأوقاف و هذا نابع من تقديس المجتمع الجزائري للعلم و المعرفة .

5. هوامش:1(*)

- 1 - ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988 ، ص152.
- 2 - خديجة بقطاش، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي"، مجلة الثقافة، السنة الحادية عشر، العدد 62، جمادي الأولى والثانية 1401/مارس، أفريل 1981، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص77.
- 3 - الواليش فتيحة، الحياة الحضارية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 1993-1994 ، ص165.
- 4 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق ، ص ص157 - 158.
- 5 - خديجة بقطاش، مرجع سابق، ص77.
- 6 - ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص159.
- 7 - نفسه، ص158.
- 8 - عبد الجليل التميمي، " من أجل كتابة تاريخ الجامع الأعظم بمدينة الجزائر " ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة السابعة ، العدد 19-20 ، أكتوبر 1980 ، تونس ، ص160.
- 9 - نفسه، ص171.
- 10 - سجلات بيت المال والبايلك: ع8، س 40 ، مركز الأرشيف الوطني ، بئر خادم ، الجزائر .
- 11 - عبد الجليل التميمي، مرجع سابق، ص166.
- 12 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية ، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط 2 ، 2013 ، ص ص187-188.

(*) التهميش الأول، ويليه التهميش الثاني،... الخ (التهميش يكون في آخر المقال: Notes de fin)

- 13 - حسين بن رجب شاوش بن المفتي، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها ، جمعها فارس كعون ، بيت الحكمة ، الجزائر ، ط 1 ، 2009، ص97.
- 14 - سجلات بيت المال والبايلك: ع4، س10.
- 15 - سجلات بيت المال والبايلك: ع10، س51.
- 16 - Aumerat, La propriété urbaine à Alger, in R. A. n°42,... op.cit., p. 191.
- 17 - ياسين بودريعة، أوقاف الأضرحة و الزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 2009-2010 ، جامعة الجزائر 2 ، ص116.
- 18 - نفسه ، ص111.
- 19 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية...، مرجع سابق، ص159.
- 20 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 82، وثيقة 2.
- 21 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 129، وثيقة 11.
- 22 - سلسلة المحاكم الشرعية، علبة 129، وثيقة 11.
- 23 - يحيى بوعزيز، " أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين "، مجلة الثقافة ، السنة الحادية عشر ، العدد 63 ، رجب - شعبان 1401 هـ / مايو - يونيو 1981 م ، ص21.
- 24 - نفسه، ص21.
- 25 - محمد سي يوسف، " نظام التعليم في بلاد زواوة، بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني "، المجلة التاريخية المغربية، السنة السابعة عشر، عدد 57-58، جويلية 1990، تونس ، ص207.
- 26 - سجلات بيت المال والبايلك: ع4، س10.
- 27 - سجلات بيت المال والبايلك: ع4، س10.
- 28 - نفسه.
- 29 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص162.
- 30 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) ، ج1، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، طبعة 1998 ، م ، ص30.
- 31 - Diego de Haëdo, Topographie et histoire général d'Alger, édition Bouchene, 1998., p. 114.
- 32 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص31.
- 33 - نفسه ، ص317.

- 34 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص 162.
- 35 - سجلات بيت المال والبايلك: ع 31، ص 287.
- 36 - سجلات بيت المال والبايلك: ع 31، ص 288.
- 37 - سجلات بيت المال والبايلك: ع 31، ص 287.
- 38 - سجلات بيت المال والبايلك: ع 29، ص 231.
- 39 - سجلات البايلك: ع 34، ص 331.
- 40 - أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي...، ج 1، مرجع سابق، ص 318.
- 41 - عبد القادر بلغيث، الحياة السياسية و الاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، 2013، ص 157.
- 42 - أحمد بن سحنون الراشدي، الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تحقيق و تقديم المهدي بوعبدلي، عالم المعرفة للنشر و التوزيع، 2013، ص 141.
- 43 - A. Cherbonneau, Inscription Arabe de la medersa de Sidi-Akdar a Constantine, in R A ,ⁿ34, 1858, p. 469.
- 44 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 328.
- 45 - سجلات البايلك: ع 29، ص 231.
- * - الريال اسم أطلق في الأصل على القرش الإسباني المتكون من 8 ريالات، و كان هذا القرش عملة التداول في المبادلات التجارية في جزء كبير من العالم منذ القرن 16 م إلى 19 م هذه القطعة الفضية صارت العملة الرئيسية للجزائر مدة عشرات السنين، حيث عرفت الفترة بين 1580 - 1612 - 1620 تحولات و اضطرابات في العملة هيأت الظروف لسيطرة الريال الإسباني على المعاملات النقدية في الجزائر. أنظر: المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني - العملة الأسعار و المداخل، ج 1، دار القصب للنشر، الجزائر، 2009، ص ص 39 - 41.
- 46 - سجلات البايلك: ع 29، ص 231. مسجد عبديياشا من مساجد مدينة الجزائر الحنفية أسس سنة 1726 ، أنظر CNRS Tall Shuval ,La ville d'Alger ver la fin du 18 siècle édition ,Paris , 1998, p 194
- 47 - سجلات البايلك: ع 29، ص 241، ص 243، ص 244، ص 245. مسجد مزموروطو من مساجد مدينة الجزائر الحنفية أسس سنة 1685. أنظر Tall Shuval , op.,cit , p 194 .
- 48 - سجلات البايلك: ع 29، ص 241، ص 243، ص 244، ص 245.

- 49 - سجلات البايك: ع31، س288.
- 50 - سجلات بيت المال والبايك: ع8، س40.
- 51 - سجلات بيت المال والبايك: ع14، س85.
- 52 - عبدالكريم الفكون، منشور الهداية فيمن عرف في كشف حل من ادعى العلم و الولاية ، تقديم و تحقيق ابو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ، ط 1 ، 1987 ، ص43.
- 53 - نفسه، ص55.
- 54 - أبو القاسم سعد الله ، مرجع سابق، ص329.
- 55 - نفسه، ص232.
- 56 - ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث...، مرجع سابق، ص187.
- 57 - نفسه ، ص162.
- 58 - عبد القادر بلغيث، المرجع السابق ، ص226.
- 59 - سجلات البايك: ع33، س328.
- 60 - سجلات البايك: ع19، س100.
- 61 - سجلات البايك: ع34، س329. مؤسسة سبل الخيرات كانت هيئة أو ادارة لها النظر على مساجد المذهب الحنفي و الأملاك المحبسة عليها ، أنشئت في أواسط القرن 17 م و بقيت إلى حوالي 1841 ، أنظر عبد القادر نور الدين : صفحات من تاريخ مدينة الجزائر - من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي ، دار الحضارة الجزائر ، 2006 ، ص 161 . ومسجد السيدة من المساجد الحنفية التابعة له أسس سنة 1565 . أنظر . Tall Shuval , op.,cit, p 194
- * - يذكر هايدو أن العملة الجارية في الجزائر حتى اقامته بالمدينة نهاية السبعينات و بداية الثمانينات من القرن 16 م كانت نقود ذهبية و فضية و نحاسية و الدرهم قطعة فضية مربعة تساوي ريالاً اسبانياً . و الدرهم عملة فعلية أقدم قطعة منه في العهد العثماني هي قطعة مضروبة في الجزائر باسم السلطان سليم الأول و تحمل تاريخ 918هـ / 1512م. أنظر : المنور مروش ، المرجع السابق ، ص ص 36 - 39 .
- 62 - سجلات البايك: ع159، س23.
- 63 - سجلات البايك: ع19، س92.
- 64 - أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص234.

6. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- 1- ياسين بودريعة ، أوقاف الأضرحة و الزوايا بمدينة الجزائر و ضواحيها خلال العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، 2009-2010 ، جامعة الجزائر 2.
- 2- عبد القادر بلقيث ، الحياة السياسية و الاجتماعية بمدينة وهران خلال العهد العثماني ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة وهران ، 2013 .
- 3- عبد الجليل التميمي ، " من أجل كتابة تاريخ الجامع الأعظم بمدينة الجزائر " ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة السابعة ، العدد 19-20 ، أكتوبر 1980 ، تونس.
- 4- نور الدين عبد القادر : صفحات من تاريخ مدينة الجزائر - من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي ، دار الحضارة الجزائر ، 2006 .
- 5- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1988 .
- 6- ناصر الدين سعيدوني ، دراسات أندلسية ، البصائر الجديدة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، ط 2 ، 2013.
- 7- أحمد ابن سحنون الراشدي، الفرج الجماني في ابتسام الشجر الوهراني ، تحقيق و تقديم المهدي بوعبدلي ، المعرفة.
- 8- أبو القاسم سعد الله ، تاريخ الجزائر الثقافي (1500-1830) ، ج 1 ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، ط 1 ، 1998 م .
- 9- عبد الكريم الفكون ، منشور الهداية فيمن عرف في كشف حل من ادعى العلم و الولاية ، تقديم و تحقيق ابو القاسم سعد الله ، دار الغرب الإسلامي ، لبنان ن ط 1 ، 1987 .
- 10- حسين بن المفتي بن رجب شاوش ، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشوات الجزائر و علمائها ، جمعها فارس كعوان ، بيت الحكمة ، الجزائر ، ط 1 ، 2009.
- 11- فتيحة الواليش ، الحياة الحضارية في بابلك الغرب الجزائري خلال القرن 18 م ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، جامعة الجزائر ، 1993-1994.
- 12- مروش المنور ، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني - العملة الأسعار و المداخيل ، ج 1 ، دار القصة للنشر ، الجزائر ، 2009 .

● وثائق الأرشيف الوطني :

1- سجلات البايك :

السجل	العلبة
40	8
10	4
51	10
287	31
288	31
231	29
241	29
243	29
244	29
245	29
85	14
328	33
100	19
92	19
329	34
23	159

2- سجلات المحاكم الشرعية :

- العلبة 82 ، الوثيقة 2 .
- العلبة 129 ، الوثيقة 11 .

قائمة المصادر والمراجع باللغة الأجنبية :

- 1- Aumerat, La propriété urbaine à Alger, in R. A. n°42 .
- 2- A . Cherbonneau , Inscription Arabe de la medersa de Sidi-Akdar a Constantine ,in R A ,n°34, 1858.
- 3- Diego De Haëdo , Topographie et histoire général d'Alger, édition Bouchene, 1998 .
- 4- Shuval Tall ,La ville d'Alger ver la fin du 18 siècle CNRS édition ,Paris , 1998 .
- 5-

• المقالات:

- 1- خديجة بقطاش ، "أوقاف مدينة الجزائر بعد الاحتلال الفرنسي" ، مجلة الثقافة، السنة الحادية عشر، العدد 62، جمادي الأولى والثانية 1401/مارس، أفريل 1981، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 2- يحيى بوعزيز ، " أوضاع المؤسسات الدينية بالجزائر خلال القرنين التاسع عشر و العشرين " ، مجلة الثقافة ، السنة الحادية عشر ، العدد 63 ، رجب - شعبان 1401 هـ / مايو - يونيو 1981 م.
- 3- محمد سي يوسف ، " نظام التعليم في بلاد زواوة، بإيالة الجزائر خلال العهد العثماني " ، المجلة التاريخية المغربية، السنة السابعة عشر، عدد 57-58، جويلية 1990، تونس .